الفصل الأول

كتابات مهدت للثورة المصرية
فى يناير عام ٢٠١١

obeikan.com

obeikan.com

هل أهدر الرئيس مبارك أمن مصر القومى؟*

تنص دساتير الدول كافة على مجموعة من الصلاحيات والمسئوليات المعينة المناطه إلى رؤساء الدول حصرا دون سواهم، وتحملهم بالمقابل بمجموعة من الالتزامات والخضوع للمساءلة فى حال الإخلال بتلك الواجبات والمسئوليات، والتى بموجبها يمارس الرئيس عادة هيمنته على كافة مؤسسات الدولة الثلاث (التنفيذية - التشريعية - القضائية)، بالإضافة بالطبع إلى المؤسسة الإعلامية أو الصحفية كما هو الحال فى الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ وتعديلاته الثلاثة فى أعوام (١٩٨٠، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧).

ولعل فى مقدمة مسئوليات الرئيس - أى رئيس - الحفاظ على الأمن القومي للدولة بكل ما يتضمنه هذا المصطلح أو المفهوم - الواسع والفضفاض أحيانا كثيرة - من معانى ودلالات وإجراءات.

وفى الدستور المصرى الراهن جاءت سلطات الرئيس موزعة بين فصلين أساسيين، هما الفصل الأول من الباب الخامس المتعلق بسلطات وصلاحيات رئيس الدولة (باب نظام الحكم) والمتضمنة فى المواد الثلاثة عشر من المادة (٧٣) حتى المادة (٨٥). وفى الفصل الثالث من نفس الباب الخاصة بالسلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية وهى ثلاثة وعشرين مادة أخرى (من المادة ١٣٧ حتى المادة ١٥٢ والمواد ١٧٣ و ١٨٢و ١٨٤و١٨٩) وبهذا يكون رئيس الجمهورية فى مصر قد

* نشرت هذه الدراسة على ثلاث حلقات أسبوعية متتابعة بجريدة العربى الناصرى بتاريخ ١٨/١/٢٠٠٩ و ٢٥/١/٢٠٠٩ و ١/٢/٢٠٠٩

أستحوذ وحده على ٣٦ مادة من مواد الدستور البالغة ٢١١ مادة، أى بنسبة ٦ , ١٧٪ من مجموع مواد الدستور المصرى.

وقد منحت هذه المواد مجتمعة رئيس الجمهورية سلطات تكاد تكون " إلهية " فله وحده كل تلك الصلاحيات دون أن يكون هناك مادة واحدة تحدد أشكال مساءلة الرئيس أو محاسبته إذا ما قصر فى أداء واجباته ومسئولياته الكثيرة والمتعددة، وهو أمر ينافى التنظيم الدستورى السليم، ويمثل أحد أوجه الاختلال الجسيم والضار فى البناء السياسى والدستورى المصرى،

فهو الذى يسهر على تأكيد سيادة الشعب واحترام الدستور (م ٧٣) وهو الذى يتخذ إجراءات فى حال قيام خطر حال يهدد الوحدة الوطنية (م٧٤)، وهو الذى يتولى رئاسة السلطة التنفيذية (م١٣٧) وهو الذى يعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم (م١٤١) وهو الذى يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم (م١٤٣) وهو الذى يصدر اللوائح التنفيذية للقوانين (م١٤٤) وهو الذى يصدر لوائح الضبط (م١٤٥) وهو الذى يصدر القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة (م١٤٦) وهو الذى يتخذ فى غيبة مجلس الشعب الإجراءات والتدابير الاحترازية (م١٤٧) وهو الذى يعلن حالة الطوارئ (م١٤٨) وهو الذى له حق العفو من العقوبة أو تخفيفها (م١٤٩) – لاحظ بما يعنى سلطة التدخل فى أعمال القضاء – وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (م١٥٠) وهو الذى يبرم المعاهدات (م١٥١) وهو الذى يدعو الشعب للاستفتاء وفقا للظروف التى يقدرها (م١٥٢) وهو الذى يرأس المجلس الأعلى للهيئات القضائية (م١٧٣) وهو الذى يرأس مجلس الدفاع الوطنى (م١٨٢) وهو الذى يرأس هيئة الشرطة (م١٨٤)، وله كذلك أن يطلب تعديل بعض مواد

الدستور (م١٨٩)، وله أيضا إلقاء بيانات عن السياسة العامة أمام مجلسى الشعب والشورى عند الضرورة (م٢٠٤ م١٣٦).

هذا بالإضافة إلى ما جاءت به تعديلات الدستور عام ٢٠٠٧ (أو بتعبير دستورى صحيح الانقلاب على الدستور) من مواد جديدة أبرزها وأخطرها المادة (١٧٩) المسماة مكافحة الإرهاب التى منحت رئيس الجمهورية سلطة إحالة أية مواطنين متهمين قد يراها هو ومن حوله أنها " إرهابا " إلى أية جهة " قضائية " والمقصود هنا بالطبع المحاكم العسكرية.

هذه السلطات الواسعة جدا، والمغالى فيها لدرجة غير مسبوقة ولا معروفة فى النظم الدستورية الحديثة، تجعل من المهم النظر إلى تصرفات الرئيس والدائرة المحيطة به والمؤثرة فيه وفى قراراته وسياساته بما تستوجبه المسئولية الوطنية من أجل الحفاظ على مصالح ومستقبل الأجيال القادمة.

ووفقا لكل هذه المواد خاصة المواد (٧٣، ٧٤، ٧٩، ٨٥،٨١، ١٣٨، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤) تصاغ سياسات الأمن القومى المتعلقة بحماية الدولة داخليا من التمزق، وخارجيا من الاعتداء.

والسؤال: هل قام الرئيس محمد حسنى مبارك منذ توليه السلطة رسميا فى أكتوبر من عام ١٩٨١ بواجباته فى هذا الشأن بصورة مناسبة ومقبولة؟ وهل هناك شبهة إهدار لأمن مصر القومى داخليا وخارجيا خلال هذه الفترة؟

وبادىء ذى بدأ ينبغى التوقف بالشرح والتحليل حول مكونات الأمن القومى لدولة من الدول، وهل هناك نظرية للأمن القومى المصرى لها من المعالم والثوابت والركائز المستقرة ما يجعل القياس والتقييم ذا طابع موضوعى بعيدا عن التقديرات الشخصية لكل كاتب أو باحث فى قضايا من قبيل هذه الموضوعات المعقدة؟ أم أن

المسألة كما يقول أنصار " المارينز الفكرى " فى مصر والمنطقة العربية، أن كل عناصرها من المتغيرات وليس الثوابت، حيث كل شيء من منظورهم قابل للتغيير والتعديل؟

ووفقا لنص المادة (٧٩) من الدستور يلتزم رئيس الجمهورية بأداء أربعة واجبات كاملة يستوجب الإخلال بها محاسبة الرئيس ومحاكمته وهى:

- الواجب الأول: الحفاظ مخلصا على النظام الجمهورى.
- الواجب الثانى: احترام الدستور والقانون.
- الواجب الثالث: رعاية مصالح الشعب رعاية كاملة.
- الواجب الرابع: الحفاظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه.

فهل أدى الرئيس هذه الواجبات بصدق، وهل أحترم الدستور بحق، وهل حافظ على النظام الجمهورى بكل ما يقتضيه الواجب؟ وما هى مناط المصالح القومية لمصر وشعبها وأمنها القومى؟

فى نظرية الأمن القومى للدول

قبل أن يبرز مفهوم الأمن القومى national security بمعناه الحديث بعد الحرب العالمية على يد الكاتب الأمريكى " جورج كينان " G. Kenyan كانت الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة (بريطانيا - البرتغال - روسيا القيصرية - فرنسا - بلجيكا - أسبانيا - إيطاليا - النمسا - المجر) تنظر إلى مفهومها للأمن من منظور دائم يرتبط بفكرة المصلحة القومية national interests التى تركزت على تأمينها للأسواق وتأمين مصادر المواد الخام، ومن ثم التوسع فى المستعمرات، ومع ذلك فقد حافظت كل دولة استعمارية أوربية على مجموعة من السياسات والإجراءات التى من شأنها إضعاف خصومها فى القارة، وذهبت بريطانيا - ولا زالت - إلى صياغة

رؤية استراتيجية ثابتة منذ ذلك التاريخ يقوم على مناهضة أية محاولات لتوحيد دول القارة الأوربية أو هيمنة أحدى دولها على ربوع القارة لما لذلك من مخاطر على النفوذ البريطاني داخل القارة، هكذا فعلت ضد الهيمنة «النمساوية - الهنغارية» وضد محاولات فرنسا تحت قيادة « نابليون بونابرت» وضد محاولات ألمانيا تحت حكم هتلر والحزب النازى.

-- على أية حال ودون أن نستغرق فى نظريات الأمن القومى وأدبياتها، نود أن نلخص ما انتهت إليه تلك النظريات جميعا من أسس ومرتكزات لا تتغير عناصرها بتغير الظروف، ولا تتبدل أسسها بتغير الزمن وتبدلات الأصدقاء أو الأعداء.

لقد استقرت نظريات الأمن القومى تلك، إلى أن نظرية الأمن القومى لدولة ما من الدول، تتحدد فى عنصرين أساسيين يتفرع عنهما عشرات العوامل والعناصر، وهذين العنصرين الرئيسيين هما:

- المحدد الأول: تحديد طبيعة ومناط المصالح الحيوية للدولة.

- المحدد الثانى: تحديد لمصادر الخطر والتهديدات القائمة والمحتملة بمختلف مستوياتها وأنواعها.

وإذا حاولنا أن نجسد هذه العناصر فى صورة توضيحية فأنها ستكون على النحو التالى:

مكونات وعناصر نظرية الأمن القومى للدولة

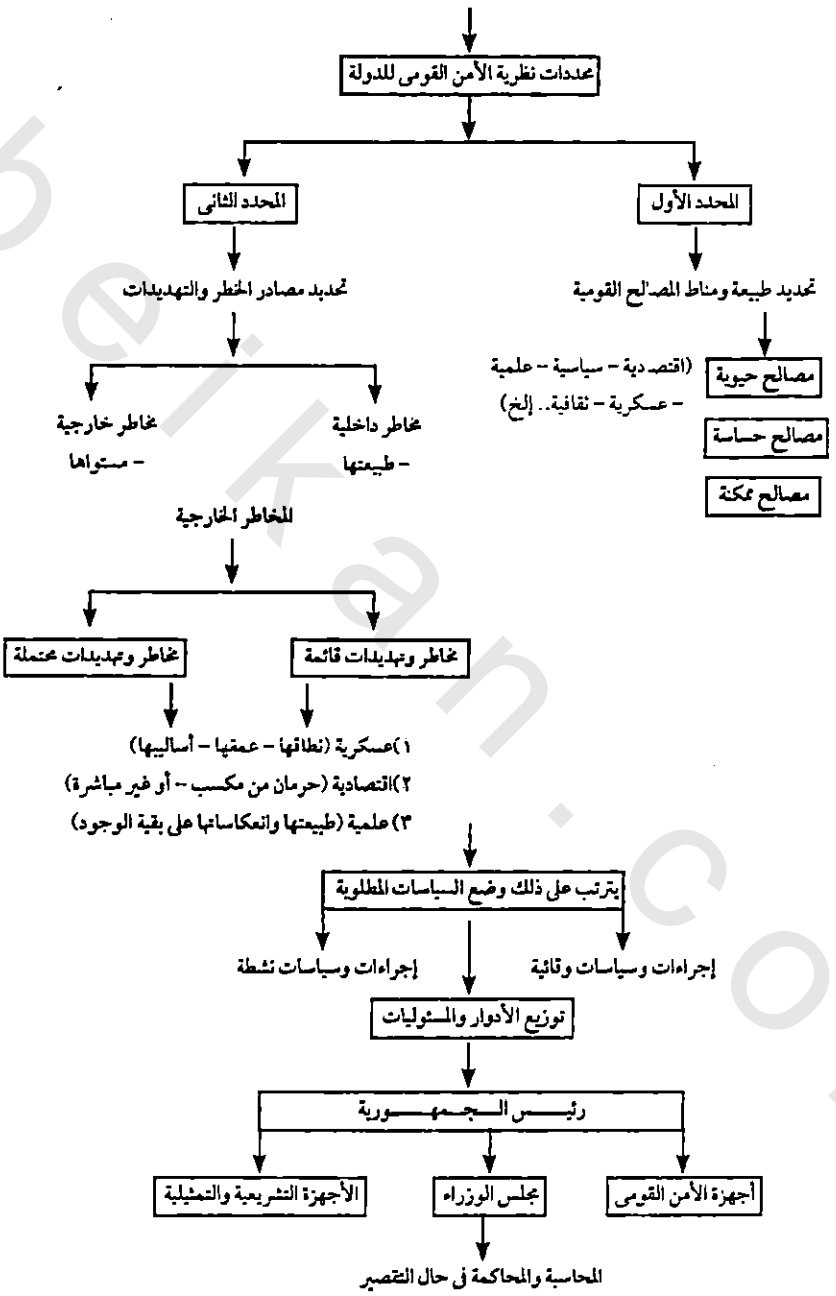

obeikan.com

فلنتوقف عند كل عنصر من هذه العناصر بالشرح والتحليل حتى نتمكن من التعرف بدقة وبصورة علمية - بعيدا عن التجاذبات السياسية - عن الإجابة عن سؤالنا الإستراتيجي:

هل أهدر الرئيس حسنى مبارك أمن مصر القومى؟

أولا: تحديد طبيعة ومناط المصالح القومية لمصر

دائما ما كان الرئيس السابق (أنور السادات) يهاجم خصومه السياسيين، واصفا إياهم بأنهم يعادون «المصالح القومية» لمصر، دون أن يكون هناك معنى وتحديد علمى دقيق لهذا المصطلح فى علوم الأمن القومى national security بحيث بدا مع كثرة تكرارها أنها قد تماهت مع رغبات وطموحات وسياسات وقرارات الرئيس السادات نفسه، ومن هنا أصبح فى منظور الأعلام الرسمى بأن كل من يعارض الرئيس السادات أو قراراته هو بمثابة عدو للمصالح القومية المصرية..!!

أذن ما الذى يعنيه مصطلح المصالح الحيوية أو القومية لمصر على وجه الخصوص؟

الحقيقة أن هذا المصطلح يتحدد فى ثلاثة مستويات من الأهمية، بحيث قد تتداخل أحيانا، أو تتقاطع أحيانا أخرى، أو تتراتب من حيث الأهمية أحيانا كثيرة وهى:

- المصالح الحيوية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو حتى ثقافية أو علمية.

- المصالح الحساسة، وهى درجة أدنى من الأولى، وقد تكون ذات طبيعة دائمة أو مؤقتة مثل اتفاقيات التعاون فى مجالات الاستثمار أو تنقل العمالة أو منح تسهيلات تجارية أو أمنية.. الخ.

- المصالح الممكنة وهى أقل أهمية من سابقتها، ولكنها قابلة للتطور والتفعيل،

وهى هامة لمصر سواء على المستوى الإقتصادى أو السياسى أو العسكرى أو الأمنى، لذا فأن وجود سياسة مصرية فى بعض الدوائر الجيو – سياسية البعيدة عن أنظار ومشاهد الرأى العام (مثل حالة اريتريا أو الصومال أو مدغشقر أو الرأس الأخضر أو حتى كردستان العراق) من القضايا التى تمس الأمن القومى المصرى، وتؤثر على المصالح القومية سواء على المدى البعيد أو المتوسط أو حتى القريب.

ولا ينحصر مجال تحديد دوائر المصالح القومية على شخص الرئيس أو حتى الأجهزة الأمنية ومراكز رسم السياسات، بل يتعداها فى الكثير من الأحيان ليشارك بها الكتّاب والمحللين الاستراتيجيين الذين قد يتحلون ببعد النظر ونقاء الرؤية والبصيرة الاستراتيجية.

ومن هذه الزاوية فأن المصالح القومية لمصر – بمستوياتها الثلاثة – تتطلب ومنذ اللحظة الأولى الأهداف التالية:

١-لعل أولى تلك المصالح القومية لمصر هو تحقيق التوازن فى القوى والمصالح داخل الإقليم العربى، وأبعاده بالتالى عن دوائر التأثير والاستقطاب الدولى الحاد، صحيح أن هناك مصالح لدول كبرى ومتوسطة داخل الإقليم، وصحيح أن هناك ميول قد تصل إلى حد التحالف والتبعية بين بعض دول المنطقة العربية ودول كبرى مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا، أو الاتحاد السوفيتي فيما مضى، ولكن تظل السياسة المصرية والمصالح القومية المصرية تقتضى دون هوادة أبعاد دول المنطقة عن حالة الاستقطاب الحاد والضارة الجارية على المسرح الدولى، والتى قد تدفع بالضرورة إلى تفتيت الجهد العربى بل والوصول به إلى حد التناحر العربى – العربى، وهو ما يصب مباشرة ودون لحظة تردد واحدة لمصلحة (إسرائيل) التى هى العدو القومى الرئيسى، أو على الأقل لدى البعض الأخر مصدر التهديد والخطر الرئيسى فى المنطقة بحكم

طبيعة تكوينها العنصرى والعدوانى، وبالتالى فأن ضرورات المصلحة القومية المصرية هى فى أتباع مجموعة من السياسات النشطة - سياسيا واقتصاديا وعلميا وعسكريا وأمنيا - لتحقيق هدف التوازن فى الإقليم وإبعاده عن سياسات المحاور والاستقطاب وليس شده إلى تلك الحالة عبر سياسات الرئيس «مبارك» التى دفعت المنطقة دفعا إلى مزيد من الاختلال والاستقطاب لصالح المشروع الإسرائيلى والأمريكى عبر شد الدول العربية شدا منذ عام ١٩٨٦ إلى مسار التسوية بنهج كامب ديفيد، وتشجيع بقية الأطراف العربية على سلوك نفس الطريق وكأنه دور وظيفى مدفوع إليه من خلال التعاون والتحالف مع الولايات المتحدة وإسرائيل من ورائها.

٢- ويترتب على هذا الهدف القومى والاستراتيجي لمصر، محاربة محاولات التفتيت والتقسيم الجارية داخل دول المنطقة (فلسطين - السودان - العراق - الصومال - اليمن - الجزائر - المغرب) عبر أتباع سياسة نشطة وإيجابية فى وأد ومحاربة هذه المحاولات، وعدم الاكتفاء بموقف المتفرج لتترك المنطقة ودولها وشعوبها مجالا حرا لتحركات الدول الكبرى والإقليمية لتحقيق كل منها مصالحها، ولا يجوز والأمر كذلك أن يدفع البعض بأن مسئولية رئيس مصر تقتصر على حماية حدود بلاده الجغرافية فقط، ذلك أن بديهيات المصلحة القومية المصرية وحماية حدود مصر ذاتها يبدأ من حيث يستقر الآخرون فى المنطقة العربية، ودفع دولها وحكوماته نحو العمل التكاملى - والتوحيدي - سواء على المستوى الإقتصادى أو السياسى أو العسكرى، أما ترك العراق للحصار والغزو - بل والمشاركة النشطة فى الجريمتين - وترك السودان لمصيره المجهول تتقاذفه الرغبات الأمريكية أو البريطانية أو الطموحات الفرنسية، وسيطرة الأساطيل الأجنبية من كل صنف على البحر الأحمر فى عملية تدويل فاضحة وظاهرة، وتركها فى مهب الريح تتلاعب بها القوى الكبرى

وظروف التقسيم الجيو - سياسى فهو أهدار واضح وفاضح لأمن مصر القومى على المدى المتوسط والبعيد. ولا بحاجج، البعض بالقول بأن مصر التى لا تشار بالرأى من جانب الحكومات العربية لا ينبغى أن تتحمل مسئولية ووزر تصرفات الآخرين المشبوهه والمجنونة أحيانا (القذافى فى ليبيا - الترابى أو البشير فى السودان - صدام حسين فى العراق.. الخ)، وبرغم بعض الوجاهة فى هذا الرأى فأن مسئولية أمن مصر القومى تتطلب سياسة نشطة - غير كسولة أو مدفوعة بدورها باستقطاب دولى من نوع أكثر خطورة مثل المحور الأمريكى الأسرائيلى - تقوم على حفظ توازن المصالح والقوى فى الإقليم العربى وليس على دفعه دفعا إلى الحضن الأمريكى الإسرائيلى.

٣- ومن جملة المصالح الحيوية لمصر عدم التورط فى توقيع اتفاقيات ومعاهدات سواء على المستوى الأمنى أو السياسى أو الإقتصادى ترتب إلتزامات أو تضع قيودا تؤثر سلبا على حرية صانع القرار، أو قدراته على المرونة والمناورة، والحقيقة أن نظام الرئيس حسنى مبارك، ومن قبله الرئيس السادات قد أفرطا فى توقيع معاهدات واتفاقيات دولية أو إقليمية وضعت قيودا صارمة على قدرات مصر المستقبلية، بدءا من اتفاقيات « كامب ديفيد» فى سبتمبر من عام ١٩٧٨، ومعاهدة « السلام» المصرية الإسرائيلية فى مارس من عام ١٩٧٩، ثم اتفاقية التجارة الحرة (دورة أرواجواى عام ١٩٩٤) واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة «الكويز» مع إسرائيل والولايات المتحدة، والبروتوكول الخاص بتوريد الغاز الطبيعى لإسرائيل، وفى غيرها من الاتفاقيات مع بعض الأطراف الخليجية (كالكويت) التى قيدت الخيارات المصرية الاقتصادية والسياسية. صحيح أن العلاقات الدولية قد تتطلب إجراء بعض التنازلات أو المساومات مع بعض الأطراف لتحقيق مصالح متبادلة، بيد أن ما جرى فى حالة إسرائيل تحديدا كانت خسارة صافية لمصر من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية،

حتى لو تحقق بعض الأرباح - بالمعنى المالى المجرد لبعض رجال المال والأعمال المصريين - فمراجعة اتفاقيات الكويز أو الغاز الطبيعى تؤكد بما لا يدع مجالا للشك إلى تحقق خسارة استراتيجية لمصر على أكثر من ناحية، سواء من زاوية تعزيز نفوذ وقوة إسرائيل، أو بدعمها من خلال منحها الغاز المصرى بأقل من عشر ثمنه فى السوق العالمية وقت التعاقد وبعدها، وفى نفس الوقت لقد أضرت بمصر وسمعتها أمام كل الشعوب العربية وخاصة الشعب الفلسطيني الذى يكتوى من الحصار الذى تفرضه إسرائيل وأدى إلى موت المئات بسبب هذا الحصار الذى يشارك فيه للأسف نظام الرئيس حسنى مبارك، وهو ما سنعود لتناوله تفصيلا بعد قليل.

٤ - كما أن المصلحة الحيوية لمصر تقتضى بدون تردد المساعدة فى تحرير بقية الأراضى العربية المحتلة لكل من سوريا ولبنان وفلسطين، حتى لو كان هناك اتفاقية ومعاهدة تسوية سياسية بين « إسرائيل» ونظام الحكم فى مصر، فممارسة مصر دورا مسئولا من أجل مساعدة الدول العربية فى تحرير أراضيها سواء بالجهد الدبلوماسى أو القانونى أو الإقتصادى أو الإعلامى، هو من ضرورات الحفاظ على عمق استراتيجي مطلوب مع المحيط الحيوى لمصر، وبالتالى فأن الخصومة والعداء المستمر فى العلن وفى الخفاء الذى يمارسه نظام الرئيس حسنى مبارك ضد الحكم فى سوريا أو الحركات الوطنية المقاومة فى فلسطين (حماس وكل فصائل المقاومة) وموقفه الأرعن وغير المسئول أثناء العدوان الإسرائيلى الوحشى ضد لبنان وحزب الله فى يوليو (تموز) عام ٢٠٠٦، هو امتداد طبيعي لسياساته المتواطئة ضد العراق أثناء الغزو والإحتلال الأمريكى والبريطانى والغربى عموما لهذا البلد العربى الهام، والتى وصل فيها الحال إلى مطالبة الرئيس المصرى لقوات الاحتلال الأمريكى بعدم الخروج من العراق بزعم الحرص على العراق..!!

هذا السلوك هو بمثابة تهديد خطير ونهائي للأمن القومى العربى ولأمن مصر

بالتالى، وكله فى النهاية مدفوع بوضوح لمهادنة والخضوع للمطالب الأمريكية التى يتوارى خلفها النفوذ والمصالح الإسرائيلية.

٥- من مقتضيات المصلحة القومية لمصر، تعزيز والإصرار على تعزيز وتوسيع نطاق التعاون الإقتصادى العربى والإقليمي (شاملة إيران وتركيا)، وليس الانغماس أكثر فأكثر فى الاندماج فى الاقتصاد الأوربى والأمريكى، اللذين باتا يشكلان حوالى ٧٥٪ إلى ٨٠٪ من تجارة مصر الدولية (استيرادا وتصديرا) بينما لا تتعدى نسب التعاون الاقتصادى المصرى العربى حوالى ٨٪ إلى ١٠٪ من تجارتنا الدولية طوال حكم الرئيس مبارك ومن قبله الرئيس السادات، وبرغم الدعوات التى أطلقها الرئيس الحالى (حسنى مبارك) بشأن ضرورة إقامة منطقة تجارة حرة مع البلدان العربية، أو منطقة اتحاد جمركى، فأن سياساته العملية كانت تستسهل التعاون والتبعية لدول الغرب عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص، مدفوعا باعتبارين هما:

الأول: أن الهيكل الاقتصادى والاجتماعى الذى حرص وشارك بمنتهى القوة والحماس فى بنائه منذ عام ١٩٧٤ كان قد خلق واقعا جديدا متمثلا بوجود طبقة اجتماعية رأسمالية مصرية - سواء كانت تجارية بتوكيلات أو شبه صناعية - تعتمد وتفضل التعامل مع الغرب دونما عداه، بعضها لاعتبارات مرتبطة بالبنية الموضوعية التى تخلقت منذ عام ١٩٧٤، أو بسبب ممارسات الفساد وتقاضى الرشا والعمولات من الشركات والمؤسسات والأجهزة الغربية. فإذا راجعنا بعض الدراسات الأكاديمية الجادة التى تناولت نشأة هذه الطبقة من رجال المال والأعمال وجمعياتهم التى يمارسون من خلفها الحكم وتوجيه سياسات الوزراء والرئاسة نتعرف بدقة على هذه الحقيقة (أنظر دراسة الدكتوراه لناهد عز الدين عبد الفتاح ودراسة الماجستير لسامية أمام السعيد حول الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح فى مصر).

الثانى: أن ارتباطات الرئيس حسنى مبارك - وسلفه الرئيس السادات - وبنية نظاميهما قد تعمقت تماما مع الولايات المتحدة على وجه الخصوص وأجهزتها الأمنية والاستخبارية، لأسباب قد يكون بعضها غير أخلاقى ومتعارض مع نصوص الدستور المصرى، بحيث أصبح من المستحيل فضها دون أن ينهار النظام السياسى الحاكم ذاته.

ومن هنا فأن عدم بذل الجهد الضرورى والكافى من أجل بناء وتعزيز مساحة التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادى العربى يتحمل مسئوليته - كبقية الحكام والملوك العرب- مما قلص فى المحصلة النهائية قدرات مصر كدولة ومجتمع على الحفاظ على استقلاله السياسى والاقتصادى بل وحتى الغذائي، بحيث أصبحت القرارات التى يصدرها هذا الرئيس مرتهنة بالكامل سواء على الصعيد الدولى أو الأقليمى أو الفلسطينى لإرادة ورغبات وقرارات الولايات المتحدة وبالتالى لإسرائيل.

٦- وفى مجال إهدار فرص مصر فى التنمية (المصالح الممكنة) فأن التصرفات المحكومة بشبهات سوء التقدير - ناهيك عن شبهات فساد فجة ومكشوفة - فيما يتعلق بإدارة مرفق الطاقة وخصوصا الغاز الطبيعى المصرى، والتلاعب بأساليب أقل ما يمكن وصفه بها أنها أساليب " إحتيالية " من أجل تصدير هذا الغاز إلى الكيان العنصرى الصهيونى فى فلسطين المحتلة، وبأسعار ليس لها نظير ولا مثيل فى العالم (دولار إلى ٢٥ , ١ دولار لكل مليون وحدة حرارية بينما متوسط سعرها فى الأسواق العالمية يتراوح بين ٠ , ٦ دولار إلى ٠ , ٩ دولار وقت التعاقد وبدء التنفيذ)، ولمدة زمنية طويلة جدا (٢٠ عاما) بما يساعد هذا المشروع الإستعمارى المعادى على المدى الطويل من السيطرة والهيمنة على مقدرات ليس فقط الفلسطينيين بل على المنطقة العربية برمتها، وتكشف التعاقدات التى تمت مع أسبانيا وفرنسا والنمسا، فيما يتعلق

بتصدير الغاز الطبيعى المصرى إليها منذ عام ٢٠٠١ على نفس المنحى الضار بالمصلحة الاقتصادية المصرية المجردة، من حيث تدنى السعر جدا، وعدم التفكير فى استخدام هذا المورد الاستراتيجي الناضب فى التوسع الصناعى وتطوير حياة المواطنين فى مصر بمد هذا المصدر إلى المنازل وتخفيف العبء عن البسطاء ومحدودى الدخل، ولم تكن هذه التصرفات والقرارات المسئول عنها مباشرة الرئيس حسنى مبارك سوى تعبير عن جهل وسوء تقدير للموقف من ناحية، ومشفوعة بشبهات فساد هائلة كما كشفت عنها تحقيقاتنا بشأن العمولات التى قدمت فى مشروع " أجريوم الكندية " فى دمياط، وإلى الغاز المدعم لكبار الاحتكاريين المصريين مثل أحمد عز ومحمد أبو العينين وحسين سالم وغيرهم المرتبطين بعلاقات شخصية برئيس الجمهورية، مما أهدر حوالى ٢٥ مليار جنية خلال السنوات السبعة من (٢٠٠٠- ٢٠٠٧) على الأقل.

٧- لقد تحققت لمصر فرصة تاريخية نادرة لتجاوز حاجز الأزمة والتعثر الاقتصادى والاجتماعى، حينما تدفقت موارد لم تكن أبدا عنصر أساسيا فى الاقتصاد والموارد المصرية بمثل هذه الكثافة، وهى عوائد البترول وإيرادات قناة السويس، وعوائد السياحة، ثم أخيرا تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، لقد بلغت هذه الموارد مجتمعة حوالى ٥٠٠ مليار دولار خلال الثلاثين عاما الأخيرة، بددت فى التمويل الترفي وأنشطة التمويل العقاري والمضاربة على الأراضى والعقارات وفى بناء وتشجيع القرى السياحية على طول السواحل المصرية الشمالية والشرقية - ناهيك عن إحساس متنامى بالحرمان لملايين المصريين من جراء سرقة حقهم فى البحر وفى النيل - وأدت سياسات هذا الرئيس فى تبديد هذه الفرصة التاريخية للتنمية نظرا لافتقاره إلى منظومة وطنية للأولويات تعيد لمصر ثقلها، وترتب للمستقبل حاجاته ومقتضياته فشهدنا فى عهده تقاتل المصريين دون مبالغة وقتلهم لبعضهم بعضا فى

طوابير طويلة وحزينة للحصول على الخبز، تجاوز عدد المشاجرات المسجلة فيها خلال خمسة شهور من أزمة الخبز (يناير – مايو ٢٠٠٨) حوالى خمسة آلاف مشاجرة بين الفقراء الواقفين فى تلك الطوابير أدت بعضها إلى قتل حوالى أثنى عشرة مصريا، فأشاعت مناخ من الكراهية بين الناس الفقراء، وأفرزت حالة من التوجس والتوتر بينهم، وزاد عليها ما أدت إليه سياساته بفتح باب الاستيراد فى السلع الاستراتيجية (كالقمح) للمستوردين الرأسماليين إلى ما كشفت عنه التحقيقات الصحفية، وتبين باليقين من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات فى نوفمبر من عام ٢٠٠٨ من قيام كثير من هؤلاء – وبتواطأ واضح من أجهزة وزارة التضامن الإجتماعى والرقابة على الصادرات والواردات – من استيراد كميات كبيرة من القمح الرخيص من أوكرانيا غير المناسب للاستخدام الأدنى..!!

٨- وفى مجال التعليم والبحث العلمى: لقد تدهور بصورة غير مسبوقة فى عهده مستوى الأداء التعليمى الحكومى، وجرى اعتماد سياسات وإجراءات لدفع الناس دفعا إلى تعليم أولادهم فى المدارس الخاصة (من ٦٧٦ مدرسة عام ١٩٧٧ إلى ٤٥٥٠ مدرسة عام ٢٠٠٥)، وإلى الجامعات الخاصة (من جامعة واحده فى بداية عهده إلى ١٦ جامعة عام ٢٠٠٥)، وانتشرت خطيئة الدروس الخصوصية بين العاملين فى النظام التعليمي بسبب سياسات الإفقار المتعمدة التى أتبعها الرئيس ونظامه للمدرسين وغيرهم من العاملين بأجر ومرتب salary فى القطاع الحكومي (٥,٥ مليون مواطن)، فانهارت أولى خطوط الدفاع الأخلاقية والقيمية أمام النشء والشباب بسبب من انتشار هذه الممارسة المجرمة قانونا وأخلاقا، وكان صمت الرئيس عنها ونظامه وأجهزته هو بمثابة توريط لملايين الناس فى ممارسات فاسدة مسكوت عنها طالما أن النظام كله محكوم ومنذ مطلع التسعينات بجرائم رشا وفساد وعمولات

أصبحت حديث كل بيت فى مصر، وحديث كل مؤسسات الأعمال والمنظمات الدولية. وفى ظل التحدي العلمى الأسرائيلى ذو الأبعاد العسكرية الواضحة، وقيامها بإطلاق ستة أقمار صناعية منذ عام ١٩٨٨ (نظام أفق)، وتملكها أكثر من مائتي رأس نووي مؤكد، لم يتحرك هذا الرئيس ونظامه فى تطوير منظومة البحث العلمى والتكنولوجي بما يناسب تطوير قدرات علمية حقيقية مصرية قادرة على مواجهة هذا التحدي العلمى الإسرائيلي حتى فى أطره السلمية، فشهدنا تدهور أداء مراكز الأبحاث العسمية، وتدهور الأداء البحثي بالجامعات المصرية، وتدهور مركز المعامل العلمية فى الجامعات والمدارس الحكومية، وعبر التضييق على مكتب التنسيق وفرض التوزيع الإقليمي الإليكتروني (عام ٢٠٠٧) والمبالغة الشديدة فى مجموعات القبول بكليات ما يسمى القمة، كان الدفع يجرى نحو اتجاه المواطنين المصريين وإجبارهم واقعيا نحو التوجه لإلحاق أولادهم بالجامعات والمعاهد الخاصة فى أطار فلسفة وموقف سياسى معادى عمليا لمبدأ مجانية التعليم الذى أكتسبه المصريون منذ عام ١٩٤٢ وبتضحيات هائلة. وتكشف الدراسات الحديثة التى قمنا بها وقام بها آخرون حول إنفاق المصريون على التعليم (٥٤,٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) مقدار العبء الضخم الذى تتحمله الأسر المصرية من أجل تعليم أبنائهم مقابل انسحاب تدريجى واضح للدولة من حقل التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الحيوية للمصريين خاصة الفقراء ومحدودى الدخل منهم.

٩- وفى مجال الأمن والموازنة العامة للدولة والتى تكشف فى حد ذاتها عن نمط أولويات هذا الرئيس ونظامه، نجد وزارة الداخلية وحدها قد زاد عدد العاملين فيها من ضباط وأمناء وصف ضباط - وبعض المدنيين - من ٣٥٠ ألفا عام ١٩٨١ إلى أن بلغ عددهم عام ٢٠٠٨ حوالى ٨٠٠ ألف فرد، هذا بخلاف أفراد الأمن المركزى

(خدمة العلم) الذين يقارب عددهم ٣٥٠ ألفا أخريين، يتولون قهر والتنكيل بالمصريين وحرمانهم من حقوقهم الدستورية والقانونية الخاصة بحق الاعتراض والاحتجاج على تلك السياسات، وقد أدى ذلك إلى ابتلاع هذه الوزارة لنحو ٠,٧٪ إلى ٠,١٠٪ سنويا من مخصصات الموازنة العامة للدولة بينما كان قطاع الصحة الذى يخدم ٠,٧٠ مليون مصرى يخصص له ما بين ٠,٣٪ إلى ٠,٤٪ من إنفاق الموازنة العامة سنويا، وزاد الأمر أن لجأ الرئيس ووفقا لتعليماته إلى التلاعب بالموازنة العامة للدولة عبر ما يسمى «بند الاعتماد الإجمالى» لتسريب عدة مليارات أضافية من وراء ظهر الأجهزة الرقابية والتشريعية إلى أجهزة الأمن فى صورة مكافآت لكبار الضباط والقيادات والأفراد، وبرغم صرخات آلاف المعذبين تحت سوط الجلادين فى أقسام الشرطة ومراكز الاحتجاز بجهاز أمن الدولة ومقراته، ونشر آلاف التقارير الخاصة بالتعذيب فى مصر، سواء فى الصحف، أو التقارير الدولية، فقد أصر هذا الرئيس على تجاهل صرخات الملايين من المعذبين، فأهدر بذلك كرامتهم وخان الواجب الدستورى المتضمن فى القسم الدستورى وفقا للمادة (٧٩) ولم يراعى مصالح الشعب رعاية كاملة، بل وأوغل هو ورجاله ومرؤوسيه فى تلك الوزارة فى كرامات الناس وأعراضهم، فانتهكت المحرمات فى الكثير من حالات التعذيب تلك، وسقط القتلى والشهداء تحت معاول التعذيب المنظم والممنهج.

ثانيا: تحديد والتعامل مع مصادر الخطر والتهديدات المحيطة بمصر

كما سبق وأشرنا فان العنصر الثانى فى كفة ميزان نظرية الأمن القومى للدولة، هو تحديد والتعامل مع مصادر الخطر والتهديدات المحيطة بالدولة، بكافة أبعادها ومستوياتها ومصادرها فمن ناحية:

- قد يكون الخطر قائما وآنيا.

- وقد يكون الخطر محتملا أو متوقعا.

- وقد يكون مجرد تهديدات قائمة.

- أو تهديدات محتملة.

وهنا لابد من تحديد طبيعة تلك المخاطر والتهديدات:

- هل هو خطر ذو طبيعة عسكرية أو تهديد على حدود الدولة السياسية ومن أى الاتجاهات والمحاور.

- هل هو خطر غير مباشر يتخذ من وسائل العمل غير المباشر (مثل التجسس) أسلوبه وآلياته.

وهى كلها ترتب اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الدفاعية أو الوقائية أو الردعية، وأخيرا الأعمال التعرضية (الهجومية).

وفى حالتنا المصرية، لقد أدت سياسات الرئيس حسنى مبارك طوال الثلاثين عاما من حكمه إلى استفحال مصادر الخطر والتهديد، وليس العكس، بما أضعف ميزان قوتنا فى الصراع الإقليمي الدائر حولنا، والمتوقع أن يطاولنا رصاصه وربما قذائفه النووية فى المستقبل.. كيف؟

١ - إذا كان من الصحيح والثابت القول بأن الرئيس حسنى مبارك قد ورث عن سلفه (الرئيس أنور السادات) أتفاقيتى كامب ديفيد (سبتمبر عام ١٩٧٨) واتفاقية " السلام " المصرية الإسرائيلية (مارس ١٩٧٩)، بكل ما رتباه من قيود والتزامات شديدة الوطأة على الإرادة السياسية والعسكرية المصرية (مناطق منزوعة السلاح فى معظم سيناء - قيود على تحركات القوات المصرية فيها - قيود على تغيير فى مسارح العمليات الشرقية.. الخ)، فأن مقتضيات الحصافة وبعد النظر الاستراتيجي كانت

تتطلب حصار نفوذ ونهج " كامب ديفيد " السلبى، وعدم الاندفاع أكثر فى إلزام مصر بقيود أضافية، وقد حاول الرئيس حسنى مبارك فى أوائل عهده أن يروج بين قوى المعارضة المستأنسة فى مصر وفى بعض الحكومات العربية أن " كامب ديفيد " قد ماتت، فراح البعض من المعارضين فى مصر وفى حكومات سوريا والجزائر وليبيا يروج لهذه الفكرة من أجل إعادة النظام المصرى الجديد إلى جامعة الدول العربية ومنظومات العمل العربى المشترك، وفى ظل أكبر خديعة إستراتيجية قام بها الرئيس المصرى الجديد، حيث نجح هو فى توريطهم واحدا بعد الآخر فى المشاركة فى نهج «كامب ديفيد»..!! ثم أضاف الرجل قيودا جديدة على مصر والعرب تمثلت فى:

أ) ربط وتنسيق الجهد المعلوماتى والاستخبارى المصرى بالنشاط الاستخبارى الأمريكي والإسرائيلي (السى أى إيه – أف بى أى– الموساد – الشين بيت – الشاباك)، عبر التعاون فيما سمى مواجهة حركات التطرف فى فلسطين ومصر وبقية المنطقة العربية، ومن خلال رعاية أمريكية بدت مكشوفة وفى حضور وزيرة خارجيتها (كونداليزا رايس) وترأسها لاجتماع قادة أجهزة الاستخبارات العربية للدول الست (مصر – الأردن – السعودية – الإمارات – البحرين وغيرهم) فى سابقة غير معهودة ولا معروفة فى العلاقات الدولية، حيث جرى تدشين غرفة عمليات إستخبارية سوداء فى مواجهة ما سمى « التطرف»، وكان المقصود بالطبع قوى المقاومة العربية الجديدة فى لبنان وفلسطين والعراق، وكذا فى مواجهة « إيران» وسوريا، وزاد الأمر أن تحولت بعض العواصم العربية (القاهرة – دمشق – الرباط – عمان – الخرطوم) إلى مسالخ تعذيب لصالح استنطاق المعتقلين الذين تقوم القوات الأمريكية فى أفغانستان وفى غيرها باعتقالهم..!!

ب) ربط قطاعات حيوية من الصناعة المصرية (الغزل والنسيج والملابس

الجاهزة) بالصناعات الإسرائيلية وتحت مظلة أمريكية فيما سمى بمشروع «المناطق الصناعية المؤهلة» أو الكويز quiz، والذى قد يحقق بعض الأرباح المالية والاقتصادية لبعض رجال المال والأعمال فى مصر، ولكنه يمثل ضررا فادحا على الصناعة المصرية فى الأجلين المتوسط والطويل، وكذا بالتأثير سلبا على مركز مصر الإقليمي ويشجع أطراف عربية خليجية بالتوغل فى تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذا الكيان العنصرى المعادى.

ت) الاندفاع المتكرر منذ عام ١٩٨٢ فى إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع قوات الولايات المتحدة الأمريكية سنويا فيما سمى «مناورات النجم الساطع»، بما ساعد القوات الأمريكية على دراسة والتعامل مع الطابع الطبوغرافى لمسارح العمليات العربية المرتقبة، وهو ما مهد وساعد هذه القوات على اجتياح واحتلال العراق بعد أقل من عشر سنوات على هذه المناورات، كما فتح هذا السلوك المصرى تحت قيادة هذا الرئيس، الطريق أمام بقية الدول العربية من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب على تنظيم مناورات مشتركة مع قوات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، اتخذت عناوين شتى منها التدريب على مكافحة ما يسمى الإرهاب.

٢- وإذا كانت مقتضيات الأمن القومى لمصر تقتضى الحفاظ على جاهزية القوات المسلحة وتطوير أسلحتها ومعداتها وأساليب عملها وتكتيكاتها، بما يتيح لها فاعلية القيام بواجباتها الدفاعية أو التعرضية (الهجومية) وفقا للظروف، ومواجهة المخاطر والتهديدات من أى محور من محاور الخطر والتهديد، فأن هذه المصلحة تتنافى تماما مع استفراد طرف دولى واحد - تقريبا - بتوريد السلاح الرئيسى لمصر (مثل الطائرات والدبابات، ونظم الرادار والدفاع الجوى، ونظم القيادة والسيطرة وغيرها)، نظرا للارتباط العضوى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ولا يحجج أحدا بأن توقيع

اتفاقية « سلام» بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٧٨، قد ألغى اعتبار « إسرائيل» المصدر الرئيسى للخطر، والمكمن الحقيقى للتهديد الذى على أساسه مازالت القوات المسلحة المصرية تضع خرائط عملياتها وتجهز مسارح تلك العمليات، ومن ثم فأن استسهال وإدمان المعونة العسكرية الأمريكية منذ عام ١٩٧٩ والتى تراوحت سنويا بين ١٣٠٠ مليون دولار إلى ٩٠٠ مليون دولار حاليا، والتى على أساسها يجرى تجديد الأسلحة والمعدات، وتعد مخازن قطع الغيار والذخيرة، بما يجعل القوات المسلحة المصرية عرضة لنفس الموقف الذى تعرضت له الجيوش العربية فى يونيه من عام ١٩٤٨، وبعد فرض الغرب الهدنة الأولى على العرب، بحيث فرغت مخازن أسلحتهم، وفرض عليهم حظر شامل لتوريد السلاح والذخيرة من مصدرها الوحيد (بريطانيا)، فى الوقت الذى كانت أوربا كلها تقريبا قد أقامت ما يشبه جسرا لتوريد أحدث الأسلحة إلى العصابات الصهيونية، فانقلبت موازين القوى العسكرية فى الجولة الثانية لغير صالح العرب وحدثت الهزيمة العربية فى تلك الحرب. ولا شك أن صانع القرار فى مصر – أى كان فى الحاضر أو المستقبل – سوف يجد نفسه أمام خيارات مستحيلة لمواجهة أى عدوان إسرائيلي جديد على مصر، فأما أن يتجنب هذه الحرب وتقديم التنازلات المطلوبة لإسرائيل، وإما التعرض لهزيمة ساحقة، لأن ظهيرة من مورد الأسلحة الأمريكية لن يسعفه أبدا. أنها أكبر الأخطاء الاستراتيجية التى أرتكبها الرئيس حسنى مبارك وسلفه الرئيس السادات وسوف ندفع ثمنها غاليا فى المستقبل سواء كنا نحن أو أولادنا من بعدنا.

٣- أن مقتضيات الأمن القومي المصرى تتطلب باستمرار – حتى فى ظل ما يسمى قيود اتفاقيات كامب ديفيد – الحرص على تقويض ولإضعاف قوة ونفوذ إسرائيل فى المنطقة، بل والعمل الحثيث بوسائل العمل غير المباشرة على تفتيتها

وفك برنامجها النووى الخطير، ومن ثم القيام بالدعم الصامت والهادىء لقوى المقاومة العربية إزاء ها، ومن هنا فأن الموقف الذى أتخذه هذا الرئيس أثناء العدوان الإسرائيلى الغاشم على الضفة الغربية وغزة فى إبريل من عام ٢٠٠٢، وحصار القيادة الفلسطينية فى رام الله (ياسر عرفات) وكذلك المساندة العلنية والتغطية السياسية التى قام بها هذا الرئيس - وملكا السعودية والأردن - للعدوان الإسرائيلي ضد لبنان وحزب الله فى تموز (يوليو) عام ٢٠٠٦، ثم الاستمرار فى هذا النهج أثناء حصار أهل ومقاومة قطاع غزة لمدة عامين كاملين، بل والذهاب إلى حد المساهمة الإجرامية فى فرض هذا الحصار ولإغلاق معبر رفح، وقتل أكثر من ٢٥٠ مريضا فلسطيني بسبب الحصار ولإغلاق المعبر المصرى فى وجوههم، وكذلك المساهمة فى مساندة تيار « أبو مازن - دحلان» الموالى للمشروع الإسرائيلي والأمريكي والراغب فى تصفية القضية الفلسطينية - وليس حلها - كل هذه السياسات هى عناصر مدمرة ومخربة للأمن القومى المصرى، ومعززة بالمقابل لهيمنة ونفوذ إسرائيل فى المنطقة العربية، علاوة ما خلفته من حساسيات عدائية وضارة بين الشعوب العربية ومصر، وهى مشاعر ستظل ساكنة فى الوجدان العربى لعقود طويلة، وسوف نجنى نحن قبل غيرنا ثمارها المرة (أكلت يوم أكل الثور الأبيض).

(٢)
مناط الأكاذيب.. فى إنجازات حزب التخريب

أنعقد المؤتمر السادس للحزب الوطنى الحاكم خلال الأيام الأربعة الماضية (٣٠/ ١٠ حتى ٢/ ١١/ ٢٠٠٩م)؛ وكما هى العادة قدم رئيس الحزب وبعض قادته تقريراً بانجازات حكومة الحزب على مدى الأعوام الماضية.

وحتى لا يمر تقرير الإنجازات مرور الكرام فيسجل علينا وكأنه حقيقة واقعة لا رد لما جاء فيها؛ فقد يكون من المناسب تقديم صورة أخرى لحجم التدهور وانعدام الكفاءة اللذين ميزا أداء حكومة الحزب " الوطنى " الحاكم.

أولاً: قبل أن تقرأ تقارير الإنجازات الحكومية:

هناك ثلاث ملاحظات منهجية ينبغى البدء بها قبل الخوض فى الأرقام المقدمة من قادة الحزب أو وزراء حكومته:

الأولى: أنه من الضرورى التمييز فى الإنجاز بين ما هو نتاج لسياسات حكومة ما، وأثر التغيرات الإقليمية أو الدولية على تحسين أو تدهور مستويات المعيشة لقطاعات معينة من السكان قد تتسع أو تضيق؛ فمثلما يلجأ كُتَاب الحكومة والحزب إلى «شماعة» الأزمة المالية العالمية أو ارتفاع سعر الدولار أو انخفاض أسعار برميل النفط، كأسباب لانخفاض الإنتاج أو ارتفاع الأسعار أو تدهور مستوى المعيشة للفقراء؛ فينبغى كذلك أخذ أثر الحقبة النفطية وسفر حوالى ١٢ مليون مصرى منذ عام ١٩٧٤م حتى اليوم إلى دول الخليج والعراق وغيرها فى ارتفاع نسب الأسر التى

تمتلك سيارات خاصة أو أجهزة تكييف أو ثلاجات أو غسالات أو زيادة إيداعات القطاع العائلى فى المصارف والبنوك، أو غيرها كمؤشرات يقدمها بعض كُتَاب الحكومة لتحسن مستوى معيشة قطاعات واسعة من السكان (هذا غالباً ما يرد فى كتابات د. عبد المنعم سعيد) أى أن الجزء الأكبر من هذه المؤشرات فى تحسن مستوى المعيشة هو نتاج وضع إقليمى لم تكن الحكومة وحزبها وسياساتها عاملا مؤثرا فيها.

الثانية: أن الاستعمار البريطانى فى مصر والفرنسى فى الجزائر بل وحتى الإسرائيلى لسيناء؛ قد أدخل بعض التعديلات والتحسينات فى الأداء الأقتصادى والتعليمى؛ كل لأهدافه ولم تكن أبداً هذه " الإنجازات " مبرراً لمشروعية اغتصاب بلد أو احتلالها أو اغتصاب سلطة من خلال تزوير الانتخابات واستخدام وسائل القهر والتعذيب للحفاظ على هذه السلطة ومزاياها فى يد قلة من الناس؛ ونفس الشئ ينطبق على "إنجازات" حكومة الحزب «الوطنى» فللدولة موارد وميزانية لابد من إنفاقها فى مد طرق أو بناء بعض المدارس والمستشفيات أو عدة آلاف من المساكن الشعبية هنا وهناك؛ تماماً كما يردد الوزراء بأن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى قد زاد فى بعض السنوات إلى ٢,٧٪ بينما كان لا يزيد عن ٤٪ قبل عام ٢٠٠٢م فالعبرة دائماً هى:

- كيف توزعت ثمار النمو الإقتصادى (كم لخدمة الأغنياء وكم للفقراء؟).

- ما هى القطاعات التى زاد نموها عن غيرها (البترول مثلاً - السياحة وقناة السويس - تحويلات العمالة المصرية).

- ما هو أثر حساب زيادة الأسعار فى زيادة معدل النمو أى ما هو الأثر السعرى المضلل فى إظهار معدل النمو بهذا الارتفاع.

الثالثة: والأهم من كل ذلك ما هى القطاعات الضرورية والمجالات الحيوية

التى كان من الضرورى أن تقدم عليها حكومة وطنية فعلاً وديمقراطية بحق لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية ولم تنفذها حكومات الحزب الوطنى؟

والقائلين دائماً بنصف الكوب الفارغ لا يدركون أن النصف الملآن قد يكون هو الذى يطالب به ويضغط من أجله رجال المال والأعمال ورجال الحكم والإدارة وعائلاتهم دون غيرهم من المواطنين.

بعد هذه الملاحظات المنهجية السريعة تعالوا معاً؛ نقرأ فى بعض " إنجازات" حكومة الحزب «الوطنى»؛ والكثير من إخفاقاتها وإهدارها لفرص التنمية الحقيقية.

ثانياً: ثمار النمو وبركات الحزب:

عندما يذكر تقرير «ستون إنجازاً فى ستين شهراً»، الذى نشره مركز معلومات مجلس الوزراء فى الأسابيع القليلة الماضية أن من ضمن انجازات حكومات الحزب «انوطنى» هو زيادة إنتاج الكهرباء فى مصر من ٢٥ مليار كيلو وات ساعة عام ١٩٨٠م إلى ١١٣,٨ مليار كيلو وات ساعة عام (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩) فإنه يتغاضى عن ذكر الحقائق التالية:

١- أن ٥٥٪ من الطاقة المخصصة للقطاع الصناعى تذهب إلى ٤٠ مصنعاً فقط كثيفة استخدام الطاقة من أمثال «حديد عز» وسيراميكا محمد أبو العينين وأسمنت حسن راتب وغيرهم..

٢- وأن ٦١٪ من الدعم المخصص للكهرباء للقطاع الصناعى تذهب إلى هذه المصانع تحديداً.

٣- وأن ٧٥٪ من دعم الغاز الطبيعى للصناعة تذهب إلى نفس هذه المصانع.

والمثير للسخرية أن هذه المصانع الأربعين لا تساهم سوى بخُمس الناتج

الصناعى فى مصر، ولا تشغل سوى ٧٪ فقط من العمالة الصناعية فى البلاد.. بل والأدهى أن معظم هذه المصانع تصدر منتجاتها المدعمة إلى الخارج بأسعار دولية فتحصل على أرباح إضافية بسبب دعم الغاز والكهرباء ويزيد القبح أن معظم هذه المصانع تبيع منتجاتها فى السوق المحلية بالأسعار العالمية (مثلما هو فى الاسمنت وحديد عز وغيره)..!!

((إذن من يستفيد من ثمار النمو ياعم جمال وعم مبارك وعم نظيف؟))

***

خذ مثال آخر؛ القروض والتسهيلات الإئتمانية التى منحتها البنوك المصرية – وكلها إيداعات لأفراد ومؤسسات عامة – نكتشف أن:

– ٣٣٣ عميلاً فقط من كبار القوم حصلوا على ٤٥٪ من إجمالى هذه القروض والتسهيلات الإئتمانية أى ما يزيد على ٣٠٠ مليار جنيه، جزءا كبيرا منها بالعملات الأجنبية لسهولة التهريب..!! وهو ما جرى فعلاً بعد أزمة لصوص البنوك عام ٢٠٠٢م التى أطلقوا عليها تخفيفاً من الوقع والأثر السيء على الإسماع " المتعثرون ".

– والأدهى والأمرَ أن هذه الأموال والقروض الطائلة قد ذهبت إلى قطاعات التجارة والسياحة والخدمات (بنسبة ٦٥٪) بينما لم تنل الصناعة سوى (٢٥٪) وإذا دققنا فى بعض ما يسمى المشروعات الصناعية نجدها لا تنخرط فى النشاط الصناعى الحقيقى، أما الزراعة فلم تنل سوى أقل من ٥٪.

– وفى نفس الوقت جرى " خنق " شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام من أجل تخريبها تمهيداً لبيعها فالسماسرة لا ينتجون بل هم حشرة طفيلية على أنشطة الآخرين وجهودهم.

فى مجال الفقر والفقراء: من نتائج سياسات الحزب وحكوماته ووفقاً للبيانات الرسمية – المشكوك فى طريقه إعدادها وأسس قياسها – نجد الآتى:

– بلغ عدد المترددين من الفقراء على موائد شهر رمضان المعظم حوالى ٢ مليون مواطن بينما نقدرهم بأكثر من ٣ مليون مواطن؛ وهم أفقر الفقراء فى البلاد.

– بلغ عدد ما تم إصداره من بطاقات تموين ذكية حتى أول يوليو ٢٠٠٩م حوالى ٤,٨ مليون بطاقة أى ٤,٨ مليون أسرة بما يشكل حوالى ١٥ مليون إلى ١٦ مليون مواطن لا يستطيعون بدخلهم ومرتباتهم أن يستكملوا غذاءهم الشهرى وهؤلاء يندرجون فى الفئات الفقيرة أو تحت خط الفقر.

– عدد الأسر التى تحصل على معاش الضمان الإجتماعى زادوا عاماً بعد آخر من ٨٠٠ ألف أسرة عام (٢٠٠٠/ ٢٠٠١) إلى ١,٣ مليون أسرة عام ٢٠٠٨م، أى ما يمثل ٣,٥ إلى ٤,٥ مليون مواطن وتحصل كل أسرة على مائة جنيهاً شهرياً لا تكفى للحصول على خبز الشهر فقط.

– عدد المخابز لإنتاج الرغيف البلدى المدعم فى مصر بلغ عام ٢٠٠٩م حوالى ١٩ ألف مخبز أى بمتوسط مخبز واحد لكل أربعة آلاف شخص ومع تسرب حصص الدقيق وبيعها خارج السعر المدعم فلنا أن نتصور حجم طوابير الخبز التى سقط فيها عشرات القتلى والجرحى من الفقراء وهذه نتيجة سياسات عامة وليس مجرد مصادفة أو سؤ تقدير.

– ووفقاً للإحصاءات الحكومية فإن عدد المتسولين فى مصر قد زادوا حتى بلغ حوالى ٢٥ ألف متسول، وهؤلاء هم من تحررت لهم محاضر شرطية بالتسول؛ أما من لم يحرر ضدهم محاضر ويقومون بأعمال تسول واضحة مثل معظم أنشطة الباعة الهامشيين، ورجال النظافة وغيرهم فإن العدد يتجاوز حالياً مليون متسول من جميع

الأعمار وفى جميع المحافظات.

- انخفض متوسط الاستهلاك السنوى للفرد من اللحوم والدواجن من ١٤,٤ كيلو جرام عام ٢٠٠٥م إلى ١٠,٩ كيلوا جرام عام ٢٠٠٧م، ومع الأخذ بالاعتبار أن المتوسطات الحسابية هى وسيلة لإخفاء التفاوتات الإجتماعية فإن متوسط حصة الفرد الفقير فى مصر تقل عن ٥ كيلوا جرامات من اللحوم سنوياً أى ما يعادل ١٣,٧ جرام لحوم يوميا للفرد الفقير...!!

***

فى مجال البطالة؛ وكأنعكاس مباشر لسياسات حزب رجال المال والأعمال طوال ثلاثين عاماً؛ فقد زاد عدد العاطلين من الشباب والفتيات وجلهم من المتعلمين ليجاوز الرقم حالياً ٧ مليون عاطل؛ طاقة بناء هائلة يجرى تدميرها وإهدارها بسبب سياسات الحزب " الوطنى " وقادته؛ ثم يجد بعضهم الجرأة ليقف ليكيل الإتهامات للشباب بأنهم لا يرغبون فى العمل وأنهم غير مؤهلين للخبرات الجديدة..؟!.

***

فى مجال الصحة؛ بلغ عدد المترددين على المستشفيات العامة والحكومية عام ٢٠٠٦م حوالى ٤٩ مليون مريض (بمعدل تردد ٣,٥ مرة لكل مريض) أقام منهم داخل المستشفيات حوالى ٤,٧ مليون مريض ووفقاً لبيانات المسح الصحى الأخير الذى أعلنه وزير الصحة فإن لدينا حوالى:

- ٩ مليون مريض بأمراض الكبد وفيروس (سى).
- مرضى السكر يزيدون على ٤ مليون مريض.
- مرضى الكلى بأنواعها يزيدون على ٧ مليون مريض.

- مرضى القلب يزيدون على ٣ مليون مريض.

- مرضى السرطان يزيدون على ٣ مليون مريض.

وكل هؤلاء نتيجة بيئة غير صحية وزراعة مروية بمياه المجارى ومبيدات مسرطنة وتلويث للنيل ومياه الشرب ومواسير مياه مضى عليها خمسون عاماً، وسياسات عامة تصيب المرء بكل، أمراض الدنيا وعندما يقعون فريسة للمرض لا يجدون سوى معاملة يحسدون فيها حيوانات أوروبا وأمريكا على الرعاية والمعاملة.

وبالمقابل فإن المستشفيات الخاصة الاستثمارية قد استقبلت ٢,٦ مليون مريض أقام منهم داخل هذه المستشفيات حوالى ٩٥٠ ألف مريض وتتفاوت أسعارها من فئة إلى أخرى والمطلوب من وزير الصحة رجل الأعمال حاتم الجبلى هو خصخصة العلاج وهذه هى السياسة المعلنة بوضوح والجارى تنفيذها بنشاط من جانب الحزب " الوطنى " وحكومته.

***

فى مجال التعليم: برغم الزيادة الكبيرة فى مخصصات والأعتمادات المالية لقطاع التعليم من أقل من ٤,٠ مليار جنيه فى مطلع التسعينات إلى ٤١,٠ مليار جنيه عام (٢٠٠٩/ ٢٠١٠) فإن تدهور أداء العملية التعليمية مازال مستمراً من حيث:

١) مازال معدل الكثافة بفصول المدارس الحكومية يزيد فى المتوسط عن ٥٠ تلميذ لكل فصل ويصل فى كثير من مدارس القرى والأحياء الشعبية الفقيرة فى المدن إلى ٧٠ تلميذ/ فصل مما يستحيل معه إقامة عملية تعليمية وتربوية سليمة.

٢) مازالت أجور ومرتبات المدرسين والعاملين فى حقل التعليم - برغم صدور قانون مشوه للكادر الخاص عام ٢٠٠٧م - متدنية لا تحقق مستوى معيشى مناسب

ولا تتكافئ مع زملائهم المعينون فى الوزارات الكبرى بالعاصمة المصرية (المالية – جهاز المحاسبات – رئاسة الجمهورية – مجلس الوزراء.. إلخ) والأمر يحتاج إلى إعادة هيكلة شاملة للموازنة العامة وأولوياتها.

٣) أثبتت الدراسات الحديثة أن هناك سياسة حكومية مرسومة منذ عشرين عاماً لإزاحة الطلاب وأولياء أمورهم من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمعاهد العليا بمصروفات، حيث بلغ ما أنفقته الأسر عام ٢٠٠٦م على تعليم أبنائها فى مصر حوالى ٥٤ مليار جنيه فى حين أن مخصصات التعليم الحكومية فى ذلك العام لم تكن تزيد على ٢٨ مليار جنيه.

٤) زاد عدد تلاميذ المدارس الخاصة فى مصر من ١٥٠ ألفا عام ٧٦/ ١٩٧٧م إلى ١,٧ مليون طالب وطالبة عام ٢٠٠٨م.

٥) كما زاد عدد طلاب الجامعات والمعاهد الخاصة من عدة آلاف فى منتصف السبعينات إلى ما يزيد على ٥٥٠ ألفاً عام ٢٠٠٨م ويؤدى تطبيق نظام التوزيع الجغرافى لمكاتب التنسيق الجامعى والمبالغة فى ارقام القبول بكليات القمة إلى إزاحة مئات آلاف الأسر إلى إلحاق أبنائهم بمؤسسات التعليم الخاصة الباهظة التكاليف.

كل هذا قد أدى عملياً إلى إلغاء مجانية التعليم وهو الحق الدستورى الذى حصل عليه المصريون عبر نضال طويل استمر مائة عام أو يزيد.

***

فى مجال الدعم:

– لعل من أكبر الخدع السياسية والمحاسبية والمالية التى جاءت بها حكومة رجال المال والأعمال عام ٢٠٠٥م وهى ما يسمى " دعم المشتقات البترولية " وبعدها

قفز رقم الدعم من ٢٣ مليار جنيه الى ٦٥ مليار جنيه ثم إلى ١٣٢ مليار جنيه عام (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩) ثم عاد وانخفض عام (٢٠٠٩/ ٢٠١٠) إلى ٠,٧٣ مليار جنيه وفقاً لأرقام الموازنة العامة

- لكن الحقيقة غير ذلك تماماً؛ فهذا الدعم "الإفتراضى" يعامل المصريين وكأنهم ضيوف فى هذا البلد؛ فحساب المشتقات البترولية بالأسعار العالمية لا تقوم به سوى حكومة " محتالين " لا تطبقه دول النفط الكبرى كالسعودية والكويت والولايات المتحدة وروسيا وغيرهم.

- ولا يمكن اعتبار هذا الرقم دعماً حقيقاً إلا فى حالتين:

الأولى: أن تكون مصر دولة غير منتجة للنفط وتقوم باستيراد احتياجاتها من المشتقات كلها أو بعضها من الخارج.

الثانية: أو أن يكون هيكل الأسعار والأجور المحلية قد أصبح جزء من هيكل الأجور والأسعار العالمية.

ودون هذا أو ذاك يصبح الأمر إحتيالاً سياسياً ومالياً دون زيادة أو نقصان.

أما القول بأن بعض المشتقات نستوردها من الخارج بالاسعار العالمية فلا بد من تحديد قيمة هذا البعض دون مخاتلة أو خداع.

فى مجال نهب المال العام وإهدار فرص التنمية :

١- لعل أولى الخطايا والجرائم التى ارتكبها هذا الحزب وحكوماته هو إهدار فرص التنمية الحقيقية. لقد دخل مصر موارد هائلة لم تكن متاحة من قبل خاصة من المصادر الأربعة (بترول - سياحة - قناة السويس - تحويلات العمالة) قدرت منذ عام ١٩٧٤م حتى عام ٢٠٠٨م بحوالى تريليون جنيه مصرى (ألف مليار

جنيه) فتحويلات العمالة المصرية وحدها بلغت أكثر من ٤٥٠ مليار جنيه وبدلاً من توجيه هذه الموارد الهائلة الجديدة إلى أحداث نهضة صناعية وزراعية وجهت لصالح عمليات المضاربة على الأراضى والعقارات وتغذية النزوع الإستهلاكى السفيه لدى طبقات هجينة طفرت على سطح الحياة فى البلاد بتأثير الحقبة النفطية والسياسات الحمقاء لهذا النظام الحاكم وحزبه.. وغالباً ما كان رئيس الجمهورية ورئيس الحزب السابق (أنور السادات) يتفاخر علناً وفى خطاباته العامة بأن سعر الأراضى قد زاد فى عهده إلى عشرة أضعاف ما كان عليه وأعتبر ذلك مصدراً للإنجاز..!!

٢- وقد شهد هذا الحكم وحزبه اكبر عمليات نهب المال العام ونزحه من العام إلى الخاص وخلق طبقة جديدة من رجال المال والأعمال كونوا ثرواتهم من عمليات النهب وشراء الأصول العامة بأبخس الأسعار وبتمويل من البنوك العامة؛ وترك الأسواق للمحتكرين لتحقيق أرباح هائلة على حساب المواطنين البسطاء. (خذ أحمد عز نموذجاً للدراسة والفحص).

٣- ولنعطى نموذجاً عملياً آخر؛ وهو ما جرى من شراء الشركة المصرية للاتصالات (وهو وكر لكثير من عمليات النهب والفساد) فى أغسطس عام ٢٠٠٦ لحصة السيد " محمد نصير " فى أسهم فودافون وعددها ١٢ مليون سهم اشتراها الرجل عام ١٩٩٨م بسعر ٦٠ مليون جنيه (سعر السهم ٥ جنيهات)، فإذا بالشركة المصرية للاتصالات (عقيل بشير له صلة عمل سابقة بمحمد نصير) وبمشاركة احمد نظيف (رئيس الوزراء) يشترون هذه الأسهم بسعر ١٢٠٠ مليون جنيه..!! أليس هذا نهباً وإزاحة للمال العام إلى أصحاب المال الخاص؟!

بالاضافة إلى هذا فهناك عشرات القضايا التى يمكن التوقف عندها لشرح أبعاد وأضرار سياسات الحزب " الوطنى " عليها لكن ضيق المساحة لا تسمح بما هو أكثر

مثلما حدث فى مجال الزراعة والفلاحين؛ وفى اختلال التركيب الهيكلى فى الإقتصاد المصرى وفى عمليات تهريب الأموال والأضرار الناتجة عن بيع البنوك وشركات التأمين للأجانب وعملائهم المحليين.

لربما نجد فى المستقبل القريب فرصة للرد على كل ما أثارته حكومة رجال المال والأعمال وحزبها المغموس بالفساد والاستبداد.

• نشرت مختصرة فى جريدة الكرامة بتاريخ نوفمبر ٢٠٠٩.

obeikan.com

(٣)

جدل الداخل والخارج
فى النضال الديموقراطى فى مصر*

تثير مسألة علاقة الخارج بالداخل فى النضال الديموقراطى عموما، مشكلات عديدة، سواء على الصعيد النظرى والسياسى، أو على الصعيد الأخلاقى، وتزداد صعوبة وتعقيدات الموضوع، حينما يكون هذا الخارج مجروحا فى شرفه السياسى، ومشكوكا فى أغراضه وأهدافه ونواياه. كما يؤدى غياب وإنقطاع التراث النضالى والخبرة العملية والسياسية للكثيرين من الشباب حديثى العمل بقضايا التغيير السلمى فى المجتمعات، إلى صعوبات يطغى فيها البعد الأخلاقى المجرد على المعطيات السياسية ومتطلباتها.

وتواجه المناضلين المصريين – من كافة التيارات والفصائل المعارضة – هذه المعضلة فى نضالهم القاسى وغير المتوازن فى القوى بينهم وبين النظام، من أجل التغيير السلمى لهذا النظام الذى أوصل البلاد إلى حافة الإنهيار على كافة الأصعدة، السياسية والاقتصادية والإجتماعية، بل حتى الأخلاقية.

وقد إنقسم الشارع السياسى المصرى والرأى العام المتابع – أو المتفرج بالمعنى الأدق – بتياراته المختلفة بين ثلاثة تيارات هى:

* إعد هذا المقال عبد الخالق فاروق عام ٢٠١٠ قبل ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، ووزعت على أعضاء الجمعية الوطنية من أقل تغيير بعد أن أثير نقاش واسع حول مدى إمكانية التعاون مع الخارج.

الأول: وهو الأكثر أتساعا، حيث يرفض تماما فكرة التحالف مع الخارج أو التعاون معه من أجل ممارسة الضغوط على النظام السياسى الراهن من أجل إجراء إصلاحات حقيقية وذات معنى، أو حتى تغيير بعض قواعد اللعبة السياسية الاستبدادية القائمة منذ يوليو عام ١٩٥٢، ويستند هذا التيار فى موقفه هذا، إلى بعدين، أحداهما يرتبط « بميراث عرفى» للحركة الوطنية المصرية القديمة التى نظرت دائما إلى الأجنبى باعتباره مستعمرا وله أجندته الخاصة، ويجد هذا الميراث العرفى خبرته فى ذلك الشرخ الذى حدث فى الحركة الوطنية المصرية بعد حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، حينما قبل «النحاس باشا» وحزب الوفد تشكيل الوزارة بطلب من السفير البريطانى وتحت حراب القوات البريطانية التى أهانت الملك - رمز السيادة فى الدولة فى ذلك الحين - وحاصرت قصره وهددت بإزاحته عن العرش أما البعد الثانى فهو يستمد تأثيره من تجربة العراق " الجديد " الذى دمرته القوات الأمريكية والبريطانية بدعوى تغيير النظام الاستبدادى، وجاءت فى صحبتها بمجموعات من السياسيين العراقيين الموجودين فى المنافى والمرتبط معظمهم بأجهزة الاستخبارات الأجنبية من كل نوع وصنف، فأغرقوا العراق فى حمامات دم استمرت طوال ثلاث سنوات من " التحرير " ومازالت، والمؤكد أنها ستستمر لسنوات طويلة قادمة.

الثانى: تيار أقل اتساعا، يرى أنه وإن كان لا يجوز التحالف مع الشيطان (الخارج) ضد إبليس (النظام المصرى والأنظمة العربية عموما)، فإنه ينبغى الاستفادة من التناقضات القائمة بين الطرفين، سواء كان بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى من جهة، والنظام العسكرى الحاكم فى مصر من جهة أخرى، أو بين منظمات المجتمع المدنى فى العالم والنظام الحاكم فى مصر، من أجل التخلص من هذا النظام وتقديم رموزه وقياداته إلى المحاكمات المحلية أو الدولية.

الثالث: تيار من الأقلية، يرى أنه لا غضاضة فى التعاون مع كافة دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى من أجل التخلص من هذا النظام العسكرى الاستبدادى الذى ينزلق بسرعة كبيرة فى السنوات القليلة الماضية إلى نظام " بلطجة " بالمعنى الحرفى للكلمة بعيدا عن مفاهيم السياسة وعلومها، وينطلق هؤلاء من حقيقة أن هذا النظام قد أستسلم منذ سنوات بعيدة للولايات المتحدة وإسرائيل، بحيث يستحيل عليه المزايدة على غيره عند التعاون بين قوى المعارضة والولايات المتحدة أو غيرها من الدول الأوربية للتخلص منه، ومن ثم فان التعاون مع اخارج لا يندرج فى خانة " الخيانة العظمى " لأن هذا النظام تحديدا مجروح فى وطنيته ومشكوك فى ذمته المالية والأخلاقية، وبالتالى فإنه لم يعد يعبر بأى حال عن المطالب والأمانى الوطنية، وتحت هذا قبل هؤلاء مقابلة " كوندليزا رايس " أثناء زياراتها المتكررة إلى المنطقة ومصر، ومن قبلها وزير الخارجية الأمريكى السابق " كولن باول ".

والآن.. ما هو الموقف الصحيح وسط هذا التيه السياسى؟

إذا استعنا بالسوابق التاريخية، وفى مواقف مشابهه، تحمل من الالتباس والغموض ما يستدعى إعادة فك وتركيب الصورة، فان من أشهر وأبرز تلك السوابق التاريخية حالة " فلاديمير إليتش لينين " قائد الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧، حينما أعتلى الرجل قطارا عسكريا ألمانيا، وهى فى حالة حرب ضد بلاده روسيا، من أجل الوصول إلى العاصمة " بطروسبرغ " مركز التمرد والثورة البلشفية، والغريب فى الأمر أنه – بمقاييس ومعايير الوطنية المجردة – فان الرجل قد ارتكب فعل " الخيانة العظمى " بكل حذافيره..!!

والأدهى والأمر أن " لينين " كان يعتلى هذا القطار الألمانى من أجل الذهاب إلى روسيا لقيادة ثورة اجتماعية فى بلد فى حالة حرب ويكاد يعلن هزيمته فى تلك الحرب،

وهكذا يبدو بالمعايير البسيطة والمجردة فان " لينين " ذلك القائد والمفكر التاريخى للثورات الاشتراكية فى العالم كان مجرد " خائن "..!!

والسؤال.. هل يجوز هذا الحكم على هذا القائد البارز؟

الإجابة بالقطع كلا.

إذن ما هى المعايير الصحيحة فى الحكم على مثل هذا الموقف؟ وما هى الأسس الفكرية لتعاملنا مع جدل الخارج والداخل فى كفاحنا الديموقراطى الراهن؟

الحقيقة أن المعايير السياسية والفكرية التى ننطلق منها فى وضع جدل الخارج والداخل تنبع من القيم التالية:

١- الموقف من النظام والحكم: فإذا كان القطاع الأغلب من السكان يتضرر من سياسات هذا النظام فى المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فإن هذا الموقف يترتب عليه الرغبة فى تغيير هذا النظام واستبداله بنظام أكثر تعبيرا عن مصالح الأغلبية.

٢- مدى إمكانية التغيير السلمى: إذا استحال على قوى المعارضة السياسية إجراء تغيير سلمى للنظام والحكم، بسبب من قمع النظام وإستبداديته، واستخدامه لوسائل التزوير فى الانتخابات وعدم استقلالية السلطة القضائية وغيرها من الوسائل القمعية.

٣- موقف النظام من القضايا الوطنية والقومية: يمثل موقف النظام فى مصر من القضايا الوطنية والقومية (السياسة الخارجية) عنصرا أساسيا من عناصر التقييم والمشروعية، فإذا تحول النظام إلى مجرد أداة من أدوات القوى المعادية للمصالح الوطنية والعربية كالولايات المتحدة وإسرائيل، فإن عملية تغييره أو العمل على تغييره تكتسب مشروعية وطنية جامعة.

٤- انغماس النظام وقياداته فى الفساد: فإذا كان قيادات النظام ورموزه فى معظم المواقع والمناصب متورطة فى عمليات فساد وممارسة جريمة " استغلال النفوذ " واستخدام المنصب العام كوسيلة للتربح الذاتى أو لأفراد أسرهم، فإن تغيير النظام أو العمل على تغييره تصبح ضرورة وطنية تجب أى ضرورات أخرى.

٥- عدم الكفاءة فى إدارة شئون المجتمع والدولة: إذا أتسم أداء القائمين على النظام بعدم الكفاءة وسوء التقدير، فيما يظهر من أحداث داخلية أو خارجية بحيث بدا للعيان وللكافة مقدار التخبط وعدم الوضوح فى عملية اتخاذ القرار فى الوقت المناسب وبالصورة المناسبة، فإن مطالب تغيير النظام تتخذ زخما وطنيا وشعبيا، وفى الحالة المصرية فإن انعدام الكفاءة فى إدارة شئون البلاد بدت واضحة للعيان فى أكثر من موقف وفى أكثر من كارثة، مما أدى إلى وقوع خسائر بشرية ومالية واقتصادية واستراتيجية عديدة خلال فترة حكم الرئيس الحالى محمد حسنى مبارك والجماعة المحيطة به، ولعل من أبرز ظواهر إنعدام الكفاءة وأدت إلى أضرار استراتيجية لمصر وإقليمها الحيوى، ما جرى ويجرى فى السودان والصومال من تمزيق وتفتيت دون جهد مصرى لتجميع الفرقاء، مما أدى لترك الساحة فارغة لإسرائيل والولايات المتحدة للتحرك وإعادة تركيب المنطقة كما يحلو لهما وبما يحقق مصالحهما الاستراتيجية، وهو ما يضر ضررا بالغا بالأمن القومى المصرى وبالمصالح الاستراتيجية المصرية والعربية، وكذلك ما جرى فى العراق وأدى لاحتلاله وتفتيته والدور المصرى المشبوه فى فلسطين.

٦- مدى احترام النظام للدستور والقانون: يتبين خلال العقود الثلاثة الماضية أن هذا النظام وقياداته قد أهدر الدستور والقانون فى الكثير من المواقف والأحداث، ليس أخرها صراعه ضد السلطة القضائية والتعدى على القضاة ومحاولة إحداث فتنة داخل الهيئة القضائية المصرية والتعنت فى رفض إصدار " قانون استقلال السلطة القضائية "، كما أن ما جرى من التفاف حول تعديل المادة (٧٦) من الدستور فى مايو

من عام ٢٠٠٥ من أجل قطع كل السبل على أى قيادة مصرية وطنية معارضة للتقدم للترشح لتولى منصب رئيس الجمهورية وتفصيل التعديل على مقاس «طفل الرئيس» يضع النظام ورئيسه وقياداته فى خانة ارتكاب جريمة «الحنث باليمين الدستورى» وفقا لنص المادة (٧٩)، بما يدفع البلاد إلى جريمة " توريث العرش الجمهورى " فيما يعد انقلابا دستوريا كاملا.

هذه هى بعض المعايير الموضوعية للحكم على هذا النظام وسياساته، بيد أنه على الجانب الأخر نواجه بضعف قوى المعارضة المنظمة فى البلاد، سواء كانت أحزابا سياسية أو جمعيات أهلية أو نقابات عمالية أو مهنية وغيرها، بسبب من طبيعة الضربات الأمنية والقمعية المستمرة والمتكررة ضدها وضد قياداتها من أجل إجهاض أية محاولة لتجميع الصفوف أو تشكيل " جبهة وطنية ديموقراطية " للتغيير.

إذا كان الأمر كذلك.. فمن أين سيأتى أفق التغيير من أجل إنقاذ مصر – والمنطقة العربية كلها – من هذا المصير المظلم الذى وضعنا فيه هذا النظام ورئيسه؟

فى الحقيقة نحن إزاء خيارين أحلاهما مر:

الأول: أما أن نقبل بتواضع قوانا ونناضل نضالا بطوليا رومانسيا، بلا أدنى أمل فى الانتصار والتغيير، بفعل ميزان القوى المختل لصالح النظام وقواه الأمنية التى تزيد عن ثلاثة ملايين جندى وضابط (٦٥٠ ألف قوات مسلحة + ١,٣ مليون فى الداخلية + مليون مخبر ومرشد وجاسوس من بين المواطنين) علاوة على حوالى ٥ مليون مواطن هم كل المستفيدين من سياسات النظام المالية والاقتصادية بحيث يشكلون حوالى ٧,٥٪ من إجمالى سكان مصر. وهذا الخيار هو كل ما يتمناه النظام ويرغبه.

الثانى: أو أن نوسع من مجال تحالفاتنا الداخلية والدولية من أجل استخدام ضغوط الخارج واستثمارها لإحداث ثغرة فى حائط هذا النظام الأمنى الديكتاتورى

ـ مجرد ثغرة – تسمح بتعديل ولو طفيف فى توازن القوى السياسية والاجتماعية فى البلاد لصالح الأغلبية، ولتكن هذه الثغرة ممثلة فى تعديل جوهرى فى المادتين الخطيرتين فى الدستور المصرى وهما المادة (٧٦) والمادة (٧٧)، فعبرهما نستطيع استجماع بقية القوى السياسية من أجل تغيير سلمى فى البلاد ورفعَ يد النظام العسكرى الباطش والثقيلة عن مواطنينا ومناضلينا.

ويظل السؤال.. كيف نتعامل مع الخارج دون أن نقع فى فخاخ الصياد الأمريكى؟

هنا تتجلى عبقرية القادة والمفكرين الوطنيين بحق، ودون ادعاء، وهنا أيضا تتبلور الصفوف وتفرز القوى الوطنية المخلصة لقضايا التغيير عن تلك التى تدعى وتملأ الدنيا ضجيجا فى منابرها الإعلامية والصحفية، بينما ممارستها الواقعية واتجاهات قادتها تتجه إلى التحالف مع النظام بفعل علاقات المصالح الشخصية والأنانية لهؤلاء القادة الوهميين والمرتبطين بأجهزة أمن النظام.

فى هذا ينبغى أن تسارع القوى الوطنية المصرية الراغبة فى التغيير بحق فى مراجعة حساباتها والاتفاق على الآتى:

١ – أننا إذا كنا بصدد حالة عولمة للسوق الرأسمالى الدولى تندفع إليه كل أنظمة الحكم العربية دون خجل أو وجل، ودون أى اعتبار للأضرار المترتبة على هذا الاندماج القسرى فى السوق الرأسمالى الدولى الذى تهيمن عليه الليبرالية المتوحشة والولايات المتحدة تحديدا، فإننا بالمقابل سوف نسعى لعولمة نضالنا الديموقراطى دون تردد، عبر التحالف والتعاون مع كل منظمات المجتمع المدنى العالمى ومنظمات حقوق الإنسان الدولية فى كل بقاع الأرض، من أجل فضح سياسات هذا النظام وكشف الغطاء عنه دوليا وأخلاقيا.

٢– وإننا لن نتردد فى استخدام القوى الحليفة للغرب من أجل الضغط على

حكوماتها لوقف كافة صور الدعم لهذا النظام سواء اقتصاديا أو عسكريا، ووقف مده بالقروض والمنح التى تذهب معظمها أما إلى جيوب الفاسدين أو إلى مؤسسات القمع وأجهزة أمن وإعلام النظام العسكرى الاستبدادي الحاكم فى مصر.

٣- وإننا سوف نستخدم - كلما كان ذلك متاحا - منابر البرلمانات الأوربية وغير الأوربية من أجل المطالبة بدعم مطالب الديموقراطية والتغيير السلمى فى مصر، وحماية المعارضين من اعتقالات أجهزة الأمن المصرية.

٤- أننا سوف نلجأ - كلما توافرت الشروط القانونية - إلى المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة حقوق الإنسان الأوربية، من أجل رفع دعاوى قضائية ضد رموز النظام الحاكم وقادته، وعلى رأسهم السيد حسنى مبارك وأولاده وزوجته وكبار قيادات أجهزة الأمن، بشأن عمليات التعذيب والقتل الذى تعرض له عشرات ومئات المعتقلين السياسيين - وغير السياسيين - طوال حكم هذا الرئيس، وسندفع من أجل استخدام هذه المحاكم والمنابر لكشف جرائم هذا النظام وقادته.

٥- كما سنتعاون مع كافة منظمات وهيئات الشفافية الدولية، وذلك بتقديم كافة البيانات والمعلومات المتاحة لدينا، كما ندعو المواطنين والموظفين العموميين الذين تقع هذه المعلومات تحت أعينهم بتقديمها إلى هذه الجهات لكشف حالات الفساد الواسعة النطاق التى ميزت حكم هذا الرجل وممارسات أولاده فى الداخل والخارج وأقربائهم، وكذا قيادات ورموز هذا النظام فى كل المواقع الحكومية من أجل الدفع لإجراء محاكمات دولية لهؤلاء.

٦- أننا لن نتعامل مع أى جهاز حكومى أمريكى فى هذا المجال، ولكننا على استعداد للتعاون مع أى بعثة أهلية أو أكاديمية أو غير رسمية أمريكية، من أجل كشف الحقائق أمامها ومطالبتهم بالضغط على حكوماتها من أجل وقف الدعم

والمعونات العسكرية لهذا النظام.

٧- أننا لن نتعامل مع إسرائيل ومنظماتها المدنية أو الحكومية تحت أى شرط، وتحت أى ظرف.

هذه هى باختصار ملامح العلاقات الصحيحة التى ينبغى أن نتعامل بها مع ضغط الخارج، دون حساسية ساذجة، ودون أن ننصاع لابتزاز عملاء أجهزة النظام وأبواقه فى بعض الأحزاب المخترقة أو بعض صحفه الصفراء.

أننا أمام معركة فاصلة وأخيرة لهذا النظام، فإما أن نكون نحن، أو يكون هو، وبنتيجتها سيتحدد بها ملامح مصر والعالم العربى، ولا نبالغ إذا قلنا والعالم كله خلال عقود طويلة قادمة.

(٤)

دعوة احتفال فى رئاسة الجمهورية!!*

صباح أحد أيام شهر يوليه من العام الماضى (٢٠٠٤)، استيقظت على رنين الهاتف الرابض دائما الى جوار الفراش، كان المتحدث على الجانب الأخر، معد برامج التليفزيون الصديق " أيمن عواد "، سألني فى لهفة:

- أنت صاحب كتاب " النفط والأموال العربية فى الخارج "؟

- أجبت باقتضاب.. نعم.

- أذن مبروك.. لقد حصلت على جائزة الدولة التشجيعية فى الاقتصاد هذا العام، أنا أحدثك من مكتب الدكتور جابر عصفور.. ستعلن النتائج فى وسائل الإعلام بعد قليل.

قلها " أيمن " بسرعة الرصاص.. ثم أغلق الخط.

وما بين الغفوة والاستيقاظ، أخذت فى الانتباه قليلا، وقد أنتبنى حالة من الدهشة، ولا أدرى لماذا لم أشعر بالفرح؟

كيف لى بالفرح، والقلب والعقل مفعم بالأحزان والشجن، فها هي العراق تحتل وتدمر، وها هى فلسطين تواجه مصيرها وحدها، وشعبها يذبح وبيوتها تهدم على مرأى ومسمع من العالم كله، ولم يتحرك أحد، ولم ينبس بكلمة حاكم عربي واحد، ولا مسئولا واحدا فى مصر!

* نشرت بجريدة الغد بتاريخ ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٥

ليس للقلب مكان للفرح..!

ولكني أعترف بكل الصدق، بأنني قد شعرت بالارتياح.. فقط الارتياح، فها أنا ذا أخيرا أفرض نفسي، بأبحاثي وإجتهاداتى العلمية التى استمرت لأكثر من عشرين عاما على المؤسسة الثقافية الرسمية، برغم الطابع الإنتقادى الواضح والحاد أحيانا لكتاباتي ومؤلفاتي جميعا، وبرغم كوني من خارج المؤسسات الأكاديمية أو الصحفية التى توزع على بعض أعضاءها الجوائز من باب المجاملات الاجتماعية أو السياسية.

وأعترف كذلك بأن إرتياحى كان يمتد إلى أعمق أعماقي بسبب ما تعرضت له من حرب ضروس وغير أخلاقية من جانب أحد مديري مراكز الأبحاث الإستراتيجية وبعض بطانته من أنصاف الباحثين، حتى لا أعود مرة أخرى إلى هذا المركز الذى تركته بمحض إراداتى حينما لاحت فى الأفق عام ١٩٨١ أفق التطبيع الثقافي مع إسرائيل وكانت معركة استضافة " عبد الوهاب الدراوشة " وبقية أعضاء الكنيست العرب.

المهم.. كان الارتياح النفسي لحصولي على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية له ما يبرره، ولكني عانيت من صراع نفسى مزدوج من نوع أخر، فقد كان الموقف البطولى والشجاع الذى أتخذه الأديب الكبير " صنع الله إبراهيم " منذ شهور قليلة ورفض فيها تلقى جائزة مماثلة، وأكبر كثيرا فى القيمة النقدية (١٠٠ ألف جنيه) ما زالت ترن فى الساحة الثقافية المصرية والعربية، وهنا دار الصراع هل أقبل هذه الجائزة (وقدرها عشرة ألاف جنيها ضاعفها رئيس الجمهورية الى عشرين ألفا) أم أقبلها؟

وأعترف لكم.. كان عقلى يرفضها.. وكان قلبى مع القبول!!

وأتذكر حينما مرض طفلي (طارق) منذ عدة سنوات قليلة وأشتبه الأطباء بمرض السرطان، وطالبوني بنحو ٢٥ ألف جنية لبدايات العلاج، مما أستدعى فى النهاية استئصال " الطحال " لأبنى، لم أكن أملك من علاجه قرشا واحدا، ولولا

مساندة الزميل الفقيد " رضا هلال " والزميل الكاتب الصحفي " محمود معوض " وكذا مساندة فقيد الصحافة " عبد الوهاب مطاوع " بجريدة الأهرام وصداقاتهم لوزير الصحة السابق الدكتور " إسماعيل سلام " وإصدار الأخير لقرارات علاج " لطارق " على نفقة الدولة تجاوزت خلال عامين الخمسين ألف جنية، لكان أبنى اليوم يرقد مع الأموات.

أذن.. بعد فترة تأمل صعبة وقاسية ارتضت نفسي قبول الجائزة، وحاولت إقناع نفسي ببعض أفكار الأصدقاء الذين تشاورت معهم وهم قلة قليلة جدا، بأن هذه الجائزة هى دولة، وليست أشخاص، ثم أن من منحها لك هم لجنة متخصصة من الخبراء عاملت ضميرها المهنى، واعترفت بجدارتك البحثية ولم تنظر الى موقفك السياسي وهذا يحسب لأعضائها (د. مصطفى السعيد، د. يمنى الحماقى، د. محمد عاطف صدقى، د.رشاد موسى) ولا يضيف إليك.

وشجعني على ذلك اتصالات هاتفية تلقيتها من بعض الزملاء الباحثين والكتاب، من هنا وهناك تشع كلها بالفرح والشعور الصادق الذي عبرت عنه كلماتهم التي دارت حول معنى واحد:

- أن الجائزة تشرفت بك بأكثر من تشرفك بها، وأن هناك أمل الآن بان يعمل المرء منا وقد يحصل عليها دون أن تدخل حسابات المجاملة التى أساءت الى سمعة هذه الجوائز.

نعم.. كان شعورا صادقا، شجعني على قبول الجائزة التى كنت فى مسيس الحاجة الى قيمتها النقدية.

وفى الموعد المحدد ذهبت الى المجلس الأعلى للثقافة وتسلمت " شيك " الجائزة، وتصورت أن الأمر قد أنتهى عند هذا الحد، ولكن ما تصورته لم يكن صحيحا أو دقيقا؟

فما هى إلا أيام قليلة، وأثناء أحدى المناسبات، التى حضرها رئيس الجمهورية، إذ به يفاجأ الجميع بالتصريح بأن قيمة جوائز الدولة لم تعد مناسبة، لذا فقد قرر من جانبه مضاعفتها جميعا، وأنه سيتولى تسليم شهاداتها بنفسه!!

ومرة أخرى أسقط فى يدي.. فقد تلقيت الدعوة من وزير الثقافة لحضور حفل تسليم الشهادات فى مقر رئاسة الجمهورية يوم الأربعاء الموافق ١٢ يناير الماضي (٢٠٠٥).. فكيف سأسلم على هذا الرجل الذي حكم مصر ربع قرن أو يزيد وأوصلها الى حافة الانهيار السياسي والأخلاقي، وحولها الى مجرد عزبة يتولاها أقربائه وأبنائه وجماعات المصالح التي نهبت البلد دون رحمة أو واعز من ضمير؟

ولكن دفعني فضول الصحفي هذه المرة الى الذهاب الى هذا المكان والتعرف على ذلك " المعتقل " الرهيب الذى يسجن فيه الرئيس فيحرم من متع الدنيا والاختلاط مع الناس من أجل عيون مصر!!

وبعد إجراءات الأمن المشددة المعتادة، انتظرت وغيري من الحضور فى قاعة أو صالة كبيرة من قاعات القصر المنيف الذى يسجن فيه الرجل، فتحسرت على حالنا نحن الفقراء الذين تعرضنا لسجون النظام منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٩ (وهى أخر حبسة تعرضت لها وعذبت فيها كما سجلت أحكام القضاء).

ثم أدخلونا قاعة أكبر، وأجلسونا فى مقاعدنا المخصصة بالأسماء، وجاءت جلستى الى جوار الصديق الصحفي الشاب " صلاح سالم " والأكاديمية الدكتورة " سلوى شعراوى جمعة "، وبعد حوالي نصف الساعة، دخل بعض الوزراء والمسئولين، وفى طليعتهم السيد " أحمد نظيف " رئيس الوزراء الجديد، ووزير الثقافة " فاروق حسنى ".

ورأيت مشهد لم أره فى حياتي.. وأظن صادقا أنني لن أره فى العالم المتحضر، والنظم المحترمة.

تقدم السيدان رئيس الوزراء وزير الثقافة الى الطاولة التى سيجلس عليها هما ورئيس الجمهورية، وتصورت لبرهة أنهما سيجلسان على مقعديهما، أو الى أيا من المقاعد حتى لحظة دخول السيد رئيس الجمهورية، فيقومان ليقفا فى استقباله، كما يحدث فى كل الدنيا المتحضرة، ولكننا شهدت شيئا مختلفا تماما، لقد وقف كليهما خلف مقعديهما لمدة سبعة دقائق كاملة فى انتظار دخول السيد حسنى مبارك.

- نظرت إلى زميلاى " صلاح سالم " والدكتورة " سلوى جمعة " وعلى وجهي ملامح حالة من الاندهاش والعجب، ولم أتمالك نفسي من الضحك المكتوم والمسموع أيضا إلى أفراد الحراسة.

نظر إلىَّ كليهما والابتسامة الخجولة تكاد لا تفارق وجهيهما والمغزى واضح لنا جميعا، وعاودنا المشهد الهزلى.. نعم مشهد هزلى يعبر بذاته عن مأساة العبودية التى يعيشها عبدة الوظيفة والمناصب فى هذا البلد المبتلى بحكامه ومحكوميه معا وتذكرت وقتها مقولة الفيلسوف السكندري الشهير " أفلوطين " حينما قال:

" الغنى في الاستغناء "

أليست فعلا حكمة جديرة بالتأمل.